

سجن المتنمّر.. عندما يدفع الجاني والمجني عليه فاتورة التربية الأسرية الخاطئة

أغلب الجناة يتعرضون للتنمّر الأسري

عكس إقرار الحكومة المصرية عقوبة خاصة بالتنمّر، وموافقة البرلمان عليها ميدانياً، أن الظاهرة في تصاعد مستمر، وتحتاج إلى وقفة حاسمة بعدما أسفرت حملات التوعية عن نتائج غير مرضية، ما دفع السلطات إلى اللجوء إلى سلاح التهيب كأداة لإجبار المتنمرين على احترام الخصوصية، والكف عن ممارسة أساليب من شأنها تكدير حياة الأفراد وإلحاق الأذى النفسي بالأشخاص المسالمين.

أحمد حافظ
كاتب مصري

يعاقب القانون الجديد في مصر، المتنمّر بالحبس لمدة 6 أشهر وغرامة مالية قيمتها 30 ألف جنيه (1880 دولاراً) مع مضافتها في حال كان المتهمون شخصين أو أكثر، أو صدرت الجريمة من أحد أصوله أو المتولين تربية الضحية أو ممن لهم سلطة عليه أو كان مُسلماً إليه بمقتضى القانون أو بحكم قضائي أو كان خادماً لدى الجاني، وتضاعف العقوبة في حالة العودة.

وانتخبت الحكومة هذه الخطوة بعد ضغوط مجتمعية كثيرة، جراء حوادث التنمّر التي تعرض لها بعض الرموز الفنية والرياضية وشخصيات عامة، على منصات التواصل الاجتماعي، سواء بالسب أو السخرية أو الاستهزاء والترهيب اللفظي، فضلاً عن تعرض بعض الأفراد من الجاليات الأجنبية للتنمّر على يد شباب مصريين وأصبحت قضاياهم مثار جدل عام.

وتنظر المؤسسات الرسمية إلى سلاح العقوبات على أنه أسهل الطرق لمحاربة ظاهرة التنمّر، باعتبار أن الردع كليل بتوصيل رسائل شديدة اللهجة لمن يفكرون في الإقدام على نفس الخطوة، وهو ما ظهر في إصدار أول حكم قضائي من نوعه داخل البلاد، وحبس منتهمين اثنين لمدة عامين وتغريمهما 6250 دولاراً، لتنمّرهما بطفل سوداني الجنسية باحد أحياء القاهرة قبل شهرين.

وصدر الحكم الرادع نهاية يوليو الماضي، أي أن القضاء لم ينتظر موافقة مجلس النواب على تحريك الحكومة بوضع عقوبة للتنمّر، وأصدرت المحكمة قرارها استناداً إلى أن المتهمين قاما بترويع شاب واعتديا على مبادئ وقيم المجتمع وانتهاكا الحرمات الخاصة وأصرا على السخرية بدافع التمييز الجنسي، ما يعني أن هناك جدية حكومية في تفعيل العقوبات المستحدثة على المتهمين بالتنمّر.



محمد هاني
إصلاح طريقة التربية
هو السبيل الأمثل
للقضاء على التنمّر

هالة منصور
المتنمّر غالباً ما يكون
تعرض للتنمّر في
سن صغيرة

وتتمثل أزمة ضحايا التنمّر في الكثير من المجتمعات، خاصة الشرقية منها، أنهم يميلون للانطوائية ويفضلون الصمت وعدم المصارحة للأقارب والأصدقاء عما حدث لهم، خشية السخرية منهم أو نعتهم بضعف الشخصية، ونادراً ما يعترف هؤلاء بان فئة من الأفراد مارسوا عليهم الاستقواء اللفظي أو الجسدي، وتزداد المعضلة عندما يكون المتنمّر أحد أفراد العائلة، وهذا يصعب شكواه أو مقاضاته. ويصعب التحرك الحكومي في أي بلد لمواجهة التنمّر، بأن هناك شريحة كبيرة في المجتمع ليست لديها ثقافة الحفاظ على الحقوق، ولا تعترف بالسير في الإجراءات القضائية لمعاقبة الجناة المتهمين في قضايا من هذا النوع، أي أن الكثير من الأفراد مصابون بالسلبية

كمال الأجسام ليس حكراً على الرجال في غزة

غزة - رغم الانتقادات الموجهة إليها، إلا أن المحامية شيرين العيلة (33 عاماً) لا تهتم بذلك، وتواصل تدريباتها في رياضة كمال الأجسام التي تعشقها. ولم تقتصر العيلة على ممارسة هذه الرياضة في مجتمع محافظ مثل قطاع غزة، بل إنها بدأت بتدريب نساء أخريات لرياضتها المفضلة.

وعُرفت رياضة كمال الأجسام في غزة بأنها من أنواع الرياضات التي تعد حكراً على الرجال مثل رياضات أخرى. وشرعت العيلة التي تخرجت من كلية الحقوق قبل نحو 10 أعوام بممارسة هذه الرياضة عام 2014، فيما بدأت منذ العام الماضي بتدريب نساء أخريات. وبدأت العيلة قصتها في تعلم هذا النوع من الرياضات بشكل ذاتي، من خلال التوجه للنادي، والتعرّف على الأجهزة هناك. وتقول إنها كانت من "أوائل الشابات اللواتي بدأن هذه الرياضة بالنمّرب الذاتي". وتوضح أن مشاركة النساء في "مثل هذه الرياضات، تطوّر مع الوقت، حتّى بات أمراً شبه اعتيادي".

ولم تمنع مهنة المحاماة العيلة من ممارسة الرياضات الجسدية بانواعها، فقد نجحت في التوفيق بين الأمرين خلال ساعات يومها. وتقول "للمحامية، وكمال الأجسام يتفقان في الحاجة للتركيز، وقوة الشخصية". وتسرّى أن هذه الرياضة "من شأنها المساهمة في إبراز قيمة المرأة، وإظهار قدرتها على ممارسة الأنشطة المختلفة". وتتابع "كما أنها تعمل على زيادة ثقة المرأة بنفسها، وتساعدنا في الحفاظ على جسد متناسق وجميل".

وتستعمل المدربة، صفحاتها على منصات التواصل الاجتماعي، خاصة فيسبوك والإنستغرام، للترويج لنشاطها الرياضي. وتشعر العيلة بـ"الفخر" إزاء تشجيعها للنساء لممارسة هذه الرياضة، مشيرة إلى أن الرياضة "تساعد المرأة على الاندماج المؤثر في المجتمع".



موضة

نقوش الزيبيرا تغزو موضة الصيف

تغزو نقوش الزيبيرا الموضة النسائية في صيف 2020 لمتنح المرأة إطلالة جذابة تعكس جرأتها وتفرد أسلوبها.

وأوضحت مجلة "أل" أن نقوش الزيبيرا "الحمراء الوحشي" تتمتع بطابع شرس يخطف الأنظار من خلال التباين اللوني بين الخطوط السوداء والبياض، مشيرة إلى أنها تكسو هذا الموسم السراويل والتنانير والفساتين والقطع الفوقية والأحذية والحقائب والإكسسوارات وحتى المايوهات.

وأضافت المجلة المعنية بالموضة والجمال أن نقوش الزيبيرا تحتاج إلى حس عال عند تنسيقها، وذلك من أجل البعد عن التكلف والمبالغة. ولهذا الغرض ينبغي تنسيق نقوش الزيبيرا مع الأسود والأبيض والجملي والجلينز. كما تتناغم نقوش الزيبيرا مع ألوان الباستيل الحاملة.



إعادة بناء شخصية الأجيال الصاعدة صارت أمراً ملحا

المتنمّر والمتنمّر عليه، واستمرار قناعة العائلات بأنهم على صواب يوسع دائرة الجناة والضحايا، ويصعب مهمة محاصرة الظاهرة بالقانون أو التوعية. ولأن المتنمّر بطبعه شخص لديه حاجة ملحة للسيطرة على أقرانه، فقد يفقد المجتمع أهم سماته الإنسانية، بأن يسود التكافل والتراحم والمودة بين أفرادها، طالما أن الأغلبية صارت ترضي الذات بإلحاق الأذى بالآخرين.

وتنظر أخطر مظاهر التنمّر التي يصعب تحجيجها ولو بقوة القانون، تلك التي تنشأ على أساس ديني، لأنها مدفوعة بقديسية الدفاع عن العقيدة، فهناك من يتنمّر على فتاة لمجرد أن تعبره شعرا مخالفاً للدين، وآخر يسخر من رجل لمجرد أن زوجته ظهرت في صورة وهي عارية الكتفين، بذريعة أن ذلك يجلب الشهوة بما يتناقض مع تعاليم الإسلام. وهذه الفئة يصعب أن تقتنع بأنها على خطأ، طالما أنها نشأت على أن أي اختلاف لنمط تربيتها، يجب السخرية منه.

ولأن المجتمعات الشرقية متدبنة بالفطرة، فإن الأغلبية تنساق وراء الشيوخ الذين يصرون فتاوى تتخطى التنمّر إلى حد التحريض على أي اختلاف، والتحريض على التحقير منه لترهيب أصحابه، والمشكلة أن الكثير من الأسر تعلم أبناءها انتهاج نفس السلوكيات تقريبا.

وتزداد الأزمّة تعقيدا عندما تحترف أهداف القوى الناعمة في المجتمع، مثل الإعلام والفن والثقافة، وبدلاً من القيام بدور مثالي في التوعية من مخاطر التنمّر إلى التحريض عليه. ويكفي أن هناك أعمالاً درامية وسينمائية تظهر المتنمّر على أنه الأقوى، ويتحدث مذيع أو مذيعية عن الأشخاص الزائدين في الوزن على أنهم عبء ثقيل في المنزل أو بيئة العمل، ويتم إقناع الجمهور بأن مقاييس الجمال محكومة بالرشاقة، ما يجعل البدناء أكثر عرضة للأذى النفسي، داخل محيطهم العائلي والمجتمعي.

وعني ذلك، أن المجتمع في حاجة ماسة إلى لغة خطاب جديدة بين الآباء والأبناء، والإعلام والذين يتلقون رسائله، والحكومة والشوارع، فإن كانت العقوبات حلا استدرعته الضرورة لفرض احترام الخصوصية بقوة القانون، فإن إعادة بناء شخصية الأجيال الصاعدة صار أمراً ملحا، مع إقناع الآباء بأن التربية القائمة على التنمّر لن تقود إلا لهدم الكيان العائلي مستقبلاً.

أن معضلة تطبيق العقوبات على المتنمّرين، ترتبط بأن غالبية الجناة من الأطفال الذين تقل أعمارهم من 18 سنة، ما يعني أن تقويم سلوك هؤلاء يبدأ من الأسرة أولاً، ويتطلب ذلك إطلاق حملات توعية مكثفة بالتزامن مع تفعيل القانون، لترهيب الآباء والأبناء على حد سواء، وتغيير نمط التربية القائم على الاستقواء والسخرية والعنف المعنوي".

وأوضحت لـ"العرب"، أن المتنمّر غالباً ما يكون تعرض للتنمّر في سن صغيرة، وهذا ما أكدت عليه أغلب الدراسات النفسية، ما يعني أن محاربة الظاهرة يبدأ من المدرسة والعائلة، بحيث يتم الابتعاد عن العنف والتسلط والاعتداء اللفظي في تقويم السلوكيات، لأن ذلك يجعلهم شغوفين بتفريغ شحنات الغضب تجاه الآخرين، بالتنمّر على الأشخاص الأسوياء المسالمين انتقاماً مما يحدث معهم داخل أسرهم في الصغر".

السبيل الوحيد

ويصعب فصل أسلوب التربية القائم على الاستقواء، عن اقتناع بعض الآباء بأن هذا النهج هو السبيل الوحيد لضمان الأمان المطلق، والمعضلة أن كل محاولات تطهير المجتمع من المتنمّرين تكون بعيدة عن مخاطبة الأسر نفسها بحتمية إصلاح سلوكياتها داخل المنزل، فالآب أحياناً ما ينتمّر على الإبن كأحد أساليب العقاب، وقد ينتمّر على زوجته لإثبات أنه الشخصية الأقوى التي تقرض نفوذها وتظهر رجولتها.

وروى باسم (م)، وهو اسم مستعار لشاب قاهري في العقد الثالث من العمر، ذكريات مريرة مع تنمّر والده عليه خلال فترة الطفولة، لأن وزنه كان زائداً، وضعيفاً في التحصيل الدراسي، ما أثر على شخصيته إلى درجة أنه كان يتعرض للسخرية من زملائه وأصدقائه دون ردة فعل، وعندما يخلى بنفسه يدخل في نوبات بكاء، ولم يفكر مرة واحدة في الدفاع عن نفسه، لأنه تربى على الصمت عند الإهانة.

وأشار لـ"العرب"، إلى أنه لم يخرج من هذه الحالة إلا عندما قرر الذهاب سرا إلى أحد الأطباء النفسيين وتلقى جرعات علاج استمرت لشهور، وبعدها أصبح إنساناً طبيعياً، لكن ذكريات الماضي ظلّت تطارده حتى أصبح متنمراً، ويسخر من أي شخص أصبح مختلف في اللون والشكل والجسد، لأنه اكتشف أن المجتمع لا يحترم إلا الذي يمارس الاستقواء على الآخرين، وعكس ذلك يتم اعتبارهم ضعفاء.

ويمكن البناء على هذه الحالة أن التربية الأسرية الخاطئة هي من تصنع

وأكد أن أغلب الجناة يتعرضون للتنمّر الأسري ويعوضون النقص الذي يطاردتهم في حياتهم العائلية بالانتقام من الآخرين، ما يعني أن إصلاح طريقة التربية داخل المنزل هي السبيل الأمثل للقضاء على ظاهرة التنمّر في أي مجتمع، لأن الفرد الذي نشأ بشكل صحيح وتنهك خصوصيات الأفراد، على رأسها خشية الدخول في دوامة الصراع مع الجناة، يفود إلى إفضال أي تحرك رسمي لمواجهة الظواهر التي تكدر السلم العام وتنهك خصوصيات الأفراد، على رأسها التنمّر، ما يعني أن إقرار عقوبة لترهيب المتنمّرين لن تكون ذات قيمة إلا إذا استفاد منها المجني عليهم لنيل حقوقهم بقوة القانون.

وفي مجتمع مثل مصر، معروف عنه النكتة وخفة الظل، يتم تغليف التنمّر بمصطلحات تبدو مقبولة مجتمعياً للإفلات من تهمة التنمّر، إذ يتم تسميته "مداعبة" أو "هزار"، لكنه في الحقيقة سخرية كثيراً ما تصيب المجني عليه بحالة انكسار وإحباط وضعف في الشخصية وفقدان الدفاع عن النفس، خاصة إذا كانت الكلمات قاسية، وغالباً ما يكون ذلك في بيئات العمل أو المحيط العائلي.

وإن كانت الحكومة جادة في معاقبة المتنمّرين، فإنها لم تحدد آلية واضحة لإثبات المجني عليه واقعة التنمّر ذاتها. وبطبيعة الحال فإن مثل هذه الأمور تخضع لشهادة الضحية، وربما فلتت الجاني من العقوبة بسهولة، إذا أُنكر الفعل، بحكم أن القانون الجديد اشترط وجود شهود، وهذا يصعب تحقيقه في غالب الأحيان، أي أن هناك صعوبات كثيرة تقف حائلاً أو تطبيق سياسة الردع.

ويرى محمد هاني، استشاري الطب النفسي بالقاهرة، أنه بغض النظر عن تفعيل عقوبة التنمّر من عدمه، فإنها مطلوبة لترهيب الأشخاص غير الأسوياء في المجتمع، لأنهم يمارسون التسلط والاستقواء بدافع عدم وجود سلاح ترهيب، ويعتقدون أنهم أقوى من أي شيء، لكن واقعياً فإن الردع وحده لا يكفي للقضاء على الظاهرة، ما لم تتوازن معها توعية مجتمعية وإعادة النظر في أسلوب التربية الأسرية نفسها.

وأضاف في تصريحات لـ"العرب"، أن الشخص المتنمّر يشعر بأنه قوة فوق جميع الأشخاص، لكنه جبان أمام قوة القانون، وبالتالي ترهيبه أحد الحلول، وتقويمه نفسياً وسلوكياً يظل الهدف الأهم، فلا قيمة لحبسه طالما أنه لم يخضع لجلسات تصحيح الشخصية خلال فترة قضاء العقوبة، حتى يخرج من السجن وهو يحترم الجميع ويعترف بأن لكل إنسان حقه في اللون والجنس والشكل واختيار الحياة التي يفضلها.

في بعض الأحيان، تشجع الأسرة أبناءها على التنمّر بذريعة أن ذلك يجلب إليهم القوة وإثبات الشخصية، حتى لا يظهر في موقف ضعف، ويظهر ذلك جلياً في المؤسسات التعليمية، ويكفي أن بعض الآباء قد يصل بهم الحال إلى الاعتداء على المعلمين لمجرد أنهم عاقبو أولادهم بسبب التنمّر، وهو ما حدث في مدارس مصرية عديدة، وبدلاً من أن يعاقب الأب ابنه، انتقم من الذين يحاولون تقويم سلوكه. وأكدت هالة منصور أستاذة علم الاجتماع بجامعة عين شمس بالقاهرة،